



هراة عبد الكريم

الوسيط القضائي: المتقاضين الثلاثة...

الطائفة الثانية، فهي التي يكون طرفاها صاحب مروءة، وآخر نذل، أو ما يصطلح عليه بـ "الجايح"، فأني أعمد إلى أن أخذ من حق الأول لأرضي الثاني، فتنتهي الخصومة بـ رضى الاثنين. وأما الفئة الأخيرة، فهي التي يكون طرفاها نذل ونذل مثله، فأما هؤلاء الأخيرين فأني أخبرهم بأن قضيتهم يجب أن تفصل فيها العدالة النظامية وبالتالي أرسلهم إليك!

قد تكون لمصطلحات "الجايح" و "الفحل" دلالات مختلفة، ومتعددة في المفهوم الشعبي الجزائري، نفهمها نحن الجزائريون جيدا، ولكن تلك الدلالات قد تخفى على إخواننا من غير الجزائريين، الذين سيقروون هذه الأسطر، لذلك عمدت إلى ترجمتها إلى المدلول الذي يتسق مع سياق الحكاية التي لا أريد أن أختتمها بموقف القاضي بطل القصة، كما أنني لن أختتم المقالة بتعليقي أو موقفى الشخصي من معانيها، ذلك أنني أردت لكل من يقرأ هذه المقالة ويفهم المعاني التي تضمناها الملحة، أن يتخذ موقفه الشخصي ويسجل انطباعه تبعاً لقناعته أو ربما تبعاً لموقعه، قاضيا كان محاميا، وسيطا قضائيا، أو متقاضيا.

المرحوم الأستاذ هراة عبد الكريم

يكرمونه أيما تكريم حتى في مناسباتهم العامة والخاصة. بينما القاضي النظامي، فإنه قليلا ما يلجأ إليه مواطنو تلك البلدة للنظر في خصوماتهم، فيحكم بينهم بالقانون ما دام القضاء لا يستطيع إلا أن يقدم للمتقاضين قرار القانون، في حين أنه ينتظر منه قرار إنصاف كما يقول "داغيسيو". غير أن هؤلاء المتقاضين - على قلتهم - يخرجون من جلساته متذمرين، ساخطين، وغالبا ما تكون الأحكام التي يصدرها بينهم محل طعون بأنواعها (عادية وغير عادية). احتار القاضي المسكين في أمره، وهو الذي يحرص كل الحرص على تطبيق الجيد والسليم للقانون، وحيره أمر أهل هذه البلدة، لكن الذي حيره أكثر هو سر نجاح الشيخ المصلح حيث أخفق هو. أرجع الأمر تارة إلى نفسه، وتارة إلى القانون الذي ما يزال فرنسيا، استعماريا، في نظر شعب خرج لثوه من نير الاستعمار، وقد عرف بتمرده عليه ومخالفته لكل رموزه. لكن حديث المنطق يكذب دائما أو هامه، فهو يعاملهم معاملة حسنة، ويتواضع لهم، وأما القانون فإن ما يعارض منه السيادة الوطنية لا يطبق. أخيرا، اهتدى إلى حل، فقرر أن يدعو الشيخ إلى مائدته ليطلع على خبايا وأسرار نجاحه، وليقتدي بمنهجه ويحتذي بمذهبه. لبى الشيخ الدعوة عن طيب خاطر، فما إن رفعت الصحون وحضرت صينة القهوة حتى بادر المضيف إلى قطع حديث الموانسة ليسأل ضيفه في غرض الدعوة.

- قال: يا مولانا، إنما قد دعوتك إلى مائدتي لسببين لا ثالث لهما، فأما الأول فهو أن أكرمك لمكانتك بين أهل البلدة وأتعرّف إليك، وأما السبب الثاني - وبصراحة - فهو معرفة سر رضى الناس عن أحكامك بينهم، في حين ألقى ما ألقاه من عنت منهم ونفور؟ رد الشيخ شاكرًا القاضي على حسن ضيافته، داعيا له بطيب الرزق وسعته ودوامه، شاكرًا له صراحته، ثم كشف له عن ذلك السر البسيط الذي يريد القاضي التتقيب عنه، والذي لم يجد له بين دفات الكتب مهما بحث.

- قال: أعلم يا سيدي القاضي المبجل، أن ثمة ثلاثة فئات أو أنواع من الخصومات، و بـ التالى المتخاصمين، فأما الفئة الأولى، فهي التي كون طرفاها صاحباً مروءة، أو ما يصطلح عليه بالدارجة الجزائرية "فحل مع فحل" فهؤلاء أقضي بينهم، وأصلح شؤونهم، وشئناهم بكل سهولة ويسر. وأما

تصنف الشريعة الإسلامية القضاة إلى ثلاثة، قاض في الجنة وآخران في النار، وتصنف المعتقدات المسيحية والمخيل العالمي المحامين إلى ثلاثة أصناف أيضا، محام الشيطان، محام بلا قضية، وآخر بينهما، لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء. لكن الغائب عن أذهان الكثيرين أن المتقاضين أنفسهم يصنفون إلى ثلاثة أصناف مختلفة، سياتوا لها هذا المقال الذي يأتي في الحقيقة ردا على عشرات "الإيميلات" التي تصلني يوميا تطلب مني أن أكتب عن دور الوسيط القضائي المستحدث بموجب قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد، وعن مدى فعالية ونجاعة هذه الوسيلة الجديدة - القديمة - لحل وقض المنازعات القضائية في المجتمع الجزائري. وإن كنت لا أريد أن أتناول الموضوع بجدية الباحث كون ذلك يتجاوز تخصصي، فأني أثرت تناول الجزئية الأخيرة بطريقة ساخرة نوعا ما، ذلك أنني كلما تلقيت بريدا جديدا أو خضت في الموضوع مع بعض الزملاء المهتمين، أتذكر نادرة جزائرية منسية تناولت الموضوع بحكمة شعبية عميقة الطرح، عظيمة الأبعاد. ولست أدري إن كان واضع القانون الجديد 08/09 يعرفونها وأخذوها بعين الاعتبار عندما استحدثوا هذه البدائل، بغض النظر عن منهلهم أكان التراث الجزائري وتقاليده العريقة كما يرى المتفائلون، أم كانت قد فرضت عليهم فرضا من قبل شركاء الخارج - خاصة الأنجلوسكسونيين - كما يعتقد المتشائمون.

تقول النادرة، أنه بعد استقلال الجزائر مباشرة تم تعيين أحد القضاة رئيسا لمحكمة أحد البلدات الصغيرة، ولأنها كذلك فقد كان وحيدا متعدد المهام متعدد الاختصاصات، وكان في البلدة قاضيا شعبيا موازيا، أو شيخا مصلحا يعرف في دارج اللسان الجزائري بـ "سلاك الواحلي" يستشيره أهلها في جل مناح حياتهم، ويحتكمون إليه في كافة نزاعاتهم دون اللجوء إلى العدالة النظامية إلا نذرا قليلا. وكان أهل البلدة غالبا ما يلجئون إلى هذا الأخير حتى في شؤونهم الجزائية، فيقضي بينهم بالعرف، ويضع بينهم الميزان، ويصدر أحكاما إدانتهم أو ما يعرف في المفهوم الشعبي بـ "الخطية". وعلى الرغم من ذلك، يخرجون من مجلسه فرحين بعدالته، مسرورين بقضائه، فيغدقون عليه بالهدايا، و